

على شركات الادوية العربية تطوير ابتكارات خاصة بها

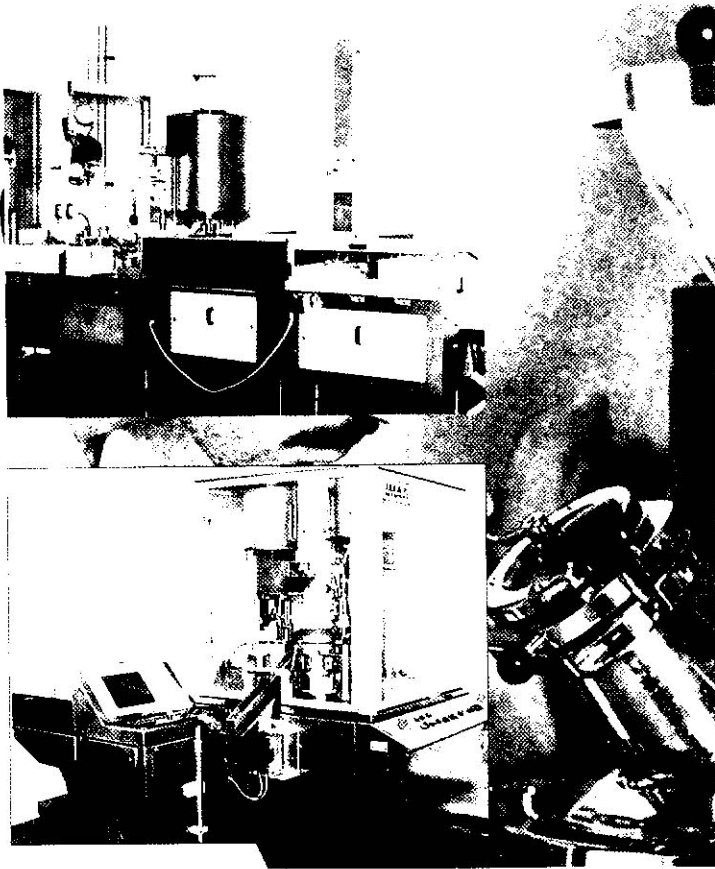
ان جذور المشكلة التي يواجهها قطاع صناعة الادوية العربي تكمن في بعض القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية لبراءات الاختراع، التي لم تشمل المنتجات الصيدلانية بالحماية كغيرها من الاختراعات، ففي حالة المنتجات المتعلقة بالادوية فإن الحماية لا تنصرف للمنتجات ذاتها بل الى طريقة صنعها مما يعني انه باستخدام الهندسة العكسية تستطيع الشركات المصنعة للادوية بتحليل الدواء للتعرف على المواد الداخلة في تركيبه لتصنعه بعد ذلك بطريقتها الخاصة للحصول على براءة الاختراع.

واشار الى انه بالرغم من الضغوطات التي تواجهها شركات الادوية العربية الان بسبب اتفاقية تريبس التي شملت المنتجات الدوائية في مبدأ الحماية، الا ان هذه الضغوطات تصب لصالح هذه الشركات ولصالح المستهلك، مشيراً بذلك الى مبدأ الحماية للمنتج وطريقة التصنيع الذي اقرته هذه الاتفاقية بالنسبة للصناعات الدوائية والى المهلة الزمنية التي منحتها الدول النامية لتعديل تشريعاتها انسجاماً مع هذا المبدأ. وقال اعتقد ان مبدأ حماية المنتج وطريقة التصنيع الذي اقرته اتفاقية تريبس بالنسبة للمنتجات الدوائية لا يشكل خطراً جوهرياً على صناعة الادوية العربية لأن معظم الادوية التي يتم تصنيعها في الدول العربية تعتمد على تقنيات دخلت الى الملك العام، فالمعروف ان فترة الحماية لبراءة الاختراع تمتد لفترة ٢٠ سنة فقط ليتحول بعدها الاختراع الى الملكية العامة مما يعني انه بإمكان الشركات الاستمرار في تصنيع الادوية التي دخلت نطاق الملكية العامة دون مخالفة القانون.

واكد ابوغزالة ان ذلك لن يكفل لهذه الشركات الاستمرارية مما يعني ان على الشركات الاسراع في تطوير قدراتها والاستثمار في البحوث والتطوير مستفيدة بذلك من المهل الاضافية التي منحتها لها اتفاقية تريبس، مشيراً بذلك الى التحديات المتنامية التي تفرضها التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات وعلم «البيوتكنولوجي».

واوضح ابوغزالة ان التطورات المتسارعة في تقنيات الاختراع المتعلقة بصناعة الادوية تجعل تقليد اي منتج عملية غير مجدية، مشيراً بذلك الى شركات الادوية العربية التي تستحدث تقنيات جديدة لادخال تغيرات كبيرة على





العالمي على البحوث والتطوير الى ٢٤ مليار دولار، يجري معظمها في البلدان الصناعية ومن قبل الشركات متعددة الجنسيات، كما أن كلفة تطوير دواء جديد تقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار، وتوقع مصادر الدواء العالمية ان السنوات المقبلة تشهد تركيزاً على انتاج الادوية التي تعطي ايرادات تفوق ٥٠٠ مليون دولار.

اما السوق العربي فيبلغ حجمه ٤٠٧ مليارات دولار اي ١.٦٪ من السوق العالمي ويوجد حوالي ١٧٤ مصنعاً للمستلزمات الطبية والادوية في المنطقة العربية.

ونتيجة لتطبيق اتفاقات تريبس فإن معدلات نقل التكنولوجيا الى الوطن العربي ستزداد عبر المشاريع المشتركة والتراخيص. وتغطي هذه التراخيص حالياً ٧٠٪ من صناعة الدواء المغربية و٥٠٪ من صناعة الدواء المصرية و٢٪ من الصناعة الاردنية.

● إذا لم تأخذ مصانع
الدواء الوطنية بالتقنيات
الحديثة للمهندسة الوراثية
والجينات، فإن هناك
شكوكاً لقدرتها على
المنافسة والتواجد في
الاسواق المستقبلية مما
يهدد وجود هذه الصناعات
من أساسها

بتقليل الحاجة للعلاج باهظ الثمن والى الرعاية طويلة الامد وغيرها من العمليات.

سوق الدواء العالمي

بلغ حجم الانتاج العالمي للادوية ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ ووصل الانفاق

امتياز بعض المراكز الصحية وحتى المصنعون بموجب امتياز، وعلى ادنى حد، فإن الشركات القائمة على الابحاث سوف تتحفز لاحضار احدث ادويتها واكثرها ابتكارا الى دولة الامارات، وذلك لعدم وجود اي خطورة بسرقة تلك الادوية، ان ذلك بحد ذاته يعد نفعاً هائلاً الى نظام الرعاية الصحية والمرضى.

وقد تأسست فارماج في دبي عام ١٩٩٨ ممثلة لاربعة وعشرين شركة من الشركات الصيدلانية الرائدة القائمة على الابحاث وهي تمارس نشاطاتها في خمسة بلدان من دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، قطر، عمان، والامارات).

وسوف تقوم فارماج هذا العام بشركاتها الاعضاء مجتمعة بالاستثمار بما يزيد عن عشرين مليار دولار في اكتشاف وتطوير ادوية جديدة ومبتكرة والتي من شأنها تحسين وتوسيع ورفع درجة نوعية حياة المرضى، وتلعب الادوية المبتكرة دوراً هاماً في تخفيض اجمالي كلفة الرعاية الصحية وذلك

امر محسوم والتحدي الأكبر بالنسبة للصناعات الدوائية العالمية هو إيجاد الأطر القانونية الجديدة لحماية الأجيال الجديدة من المنتجات الدوائية.

وأعرب ابوغزالة عن ثقته بأنه لا يوجد خوف على الصناعات الدوائية العربية وقدرتها على أن تتحول الى صناعات متقدمة، حيث اثبتت هذه الصناعات قدرات كبيرة على التطور والابتكار.

ونوه الى ان المطلوب الآن من الصناعات الدوائية العربية هو الاستثمار في مجال البحوث والتطوير والتركيز على صناعة المستقبل، وذلك في اشارة منه الى الاصوات المنادية بضرورة تمديد المهلة الإضافية لاستكمال إعادة هيكلة الصناعات الدوائية العربية خاصة وأن من المستبعد ان تقوم منظمة التجارة العالمية بتمديد المهلة مرة أخرى على اعتبار أنه كان على الدول النامية استغلال الفترة الماضية في تهيئة اوضاعها الداخلية.

وأضاف ان اتفاقية تريبس تمثل الحد الأدنى الذي يمكن للدول المتقدمة ان توافق عليه، وبموجب قانون S301 يحق لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية فرض معايير أكثر صرامة لحماية براءات اختراعها في كافة المجالات.

وقال ابوغزالة في معرض تعقيبه على تخوف الصناعات العربية من ارتفاع تكاليف البحث والتطوير، انه بالإمكان التغلب على هذا العائق من خلال تشجيع رأس المال المغامر وتوظيفه في مجال النقل التكنولوجي بالانفاق مع الشركات المصنعة الأم، لأن المشكلة لا تقتصر فقط على نقص تمويل البحوث والتطوير بل تمتد ايضا تحويل الابتكار الى منتج تجاري.

وأشار الى المزايا المتعددة المتمخضة عن هذا النوع من الاستثمارات، خاصة لجهة تأهيل الكوادر الوطنية المؤهلة في هذا المجال، ولكنه شدد على ضرورة تهيئة البيئة القانونية اللازمة لتشجيع النقل التكنولوجي.

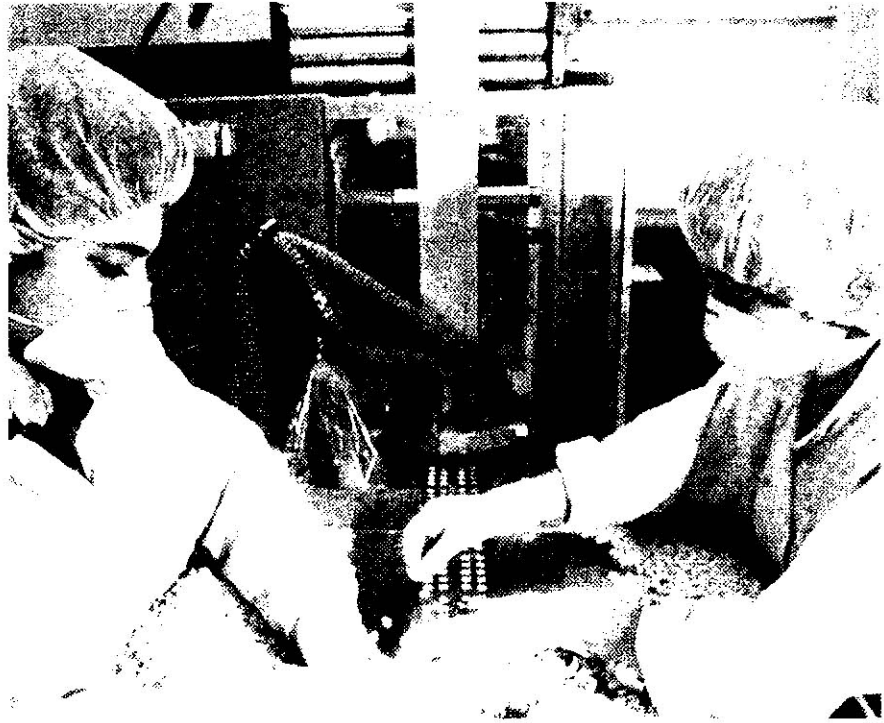
وكشف ان المجمع العربي للملكية الفكرية بصدد وضع قانون نموذجي للتراخيص لتنظيم التشريعات المتعلقة بالنقل التكنولوجي الى جانب نموذج لعقد اتفاق بين مصدر التقنية ومستورها.

وأشاد ابوغزالة بالخطوات المهمة التي اتخذتها الإمارات مؤخراً في هذا المجال وذلك في اشارة الى «المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا» التي اطلقها حاكم الشارقة صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حيث تهدف هذه المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في الأبداع من مراحل البحث الى مراحل الإنتاج



مطال ابو غزالة

الجينات البشرية باعتراف جريء بأن ٩٠٪ من الادوية المتداولة حالياً في الأسواق ليست ادوية علاجية، وأن فعاليتها لا تتعدى التخفيف من مظاهر المرض، حيث يؤكد هؤلاء العلماء بأنه لا يمكن علاج أي مريض الا اذا تم اختراع الدواء المناسب له لأن الجينات الوراثية تختلف من شخص لآخر، مما يعني انه بالاستفادة من التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات وعلم البيوتكنولوجي سيصبح لكل مريض دوائه الخاص به، باقل التكاليف. وأشار الى ان الالتزام باتفاقية تريبس



منتجاتها بهدف زيادة فعاليتها الامر الذي يحول الاعتماد على التقنيات القائمة تهديد مباشر لقدرة الشركات العربية التنافسية.

وأضاف ان استمرار الشركات العربية في الاعتماد على التقنيات القائمة سيحرم صناعة الادوية في العالم العربي من التقنيات المتطورة، فمن المعروف ان التقنيات المتعلقة بصناعة الادوية تعد من أكثر التقنيات تكلفة، حيث تصل تكلفة تطوير المنتج الدوائي الجديد الى مليار دولار من البحث العلمي فيما تستغرق عملية الاختراع ما بين ٥ الى ١٠ سنوات ولكن في المقابل يتم انجاز مئات من البحوث سنوياً، وفي المتوسط فإنه من بين كل ٥٠ مشروع بحث لايتكار دواء معين يدخل السوق دواء واحد فقط الامر الذي يشير الى ضخامة كلف البحوث والتطوير. وقال ان الأهم من ذلك كله هو التغيرات الجذرية التي ستطرأ على صناعة الادوية بفضل ثورة علم البيوتكنولوجي (علم تحليل الجينات البشرية) حيث يؤكد العلماء ان هذه الثورة ستقلب مفهوم صناعة الادوية، رأساً على عقب خلال السنوات الخمس القادمة لتخرج بذلك جميع الادوية والعقاقير الموجودة حالياً من الأسواق.

وأوضح ابوغزالة انه بفضل التطورات المتلاحقة في هذا العلم خرج علماء تحليل